الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١١/٢١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٦
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

استراتيجية إدارة المخاطر للأمن القومي العراق: دراسة مستقبلية

Diversity Management Strategy for Iraqi National Security: A Future Study

م.م. مروة حامد صالح الحمداني
Assist. Lect. Marwa Hamed Saleh Al-Hamdani
جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
marwah.h@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

استراتيجية إدارة المخاطر للأمن القومي العراق: دراسة مستقبلية

م.م. مروة حامد صالح الحمداني

الملخص :

يتناول البحث استراتيجية إدارة المخاطر للأمن القومي العراقي في ظل التحديات المتزايدة والتهديدات المركبة التي تواجه العراق داخلياً وخارجياً، إذ ينطلق البحث من فرضية ان استقرار الدولة العراقية يعتمد على قدرة صانع القرار على الانتقال من إدارة الأزمات الى إدارة المخاطر الاستباقية، بما يعزز جاهزية الدولة ومرونتها في مواجهة التطورات الإقليمية والدولية. إذ حلل البحث ابرز التحديات الداخلية مثل الإرهاب، والفسادالمؤسسي، والانقسامات السياسية إضافة الى التهديدات الخارجية المتمثلة بالصراعت الإقليمية، التوترات الحدودية، أزمة المياه ، والتغيرات المناخية، كما استعرض البحث ثلاث سيناريوهات مستقبلية لإدارة المخاطر، كما أكد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر تقوم على التخطيط الاستباقي وتوظيف التكنلوجيا وتعزيز الوعي المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي العراقي ، إدارة المخاطر، الاستراتيجية الوطنية ، العراق

Abstract:

The research addresses the risk management strategy for Iraq's national security amid increasing challenges and complex threats facing Iraq both internally and externally. It is based on the hypothesis that the stability of the Iraqi state depends on the decision-maker’s ability to shift from crisis management to proactive risk management, thereby enhancing the state's preparedness and flexibility in facing regional and international developments.

The research analyzes the main internal challenges, such as terrorism, institutional corruption, and political divisions, in addition to external threats represented by regional conflicts, border tensions, the water crisis, and climate change. The study also presents three future scenarios for risk management and emphasizes the necessity of adopting a national strategy for risk management based on proactive planning, the use of technology, and the enhancement of societal awareness.

Keywords: Iraqi National Security, Risk Management, National Strategy, Iraq.

المقدمة:

يعد الأمن القومي ركيزةً أساسية لاستقرار الدول وحماية مصالحها الاستراتيجية في ظل بيئة دولية وإقليمية تتسم بتعقد المخاطر وعدم اليقين، مما جعل إدارة المخاطر أداةً محورية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الأمن القومي المعاصر، عبر توسيع المفهوم ليشمل استباق التهديدات والتنبؤ بالمخاطر بدل الاكتفاء بالاستجابة للأزمات، ويمثل العراق نموذجاً بارزاً لهذه المقاربة بحكم موقعه الجيوسياسي الحساس وتعدد التحديات الأمنية التي يواجهها من (الإرهاب وهشاشة البنية الأمنية والتدخلات الإقليمية، إلى التهديدات المستجدة كالتغير

المناخي والمخاطر الاقتصادية والأمن السيبراني)، الأمر الذي يفرض إعادة بناء منظومة إدارة المخاطر ضمن استراتيجية وطنية أكثر شمولاً وفاعلية، وتنطلق أهمية هذا البحث من تحليل ديناميات إدارة المخاطر في استراتيجية الأمن القومي العراقي، عبر مقاربة نظرية_تطبيقية تشخص مكامن القوة والضعف وصولاً إلى بلورة رؤية مستقبلية تعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الراهنة والمحتملة.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول مدى قدرة العراق على بناء استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر تستند إلى أسس علمية واستشرافية، في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة، بما يعزز قدرته على مواجهة التهديدات الراهنة والمحتملة، ويحافظ على تماسكه الداخلي وسيادته الوطنية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية الدراسة من أن تبنّي الدولة العراقية لاستراتيجية وطنية شاملة وتنبؤية في إدارة المخاطر، ذات طابع استباقي وتشاركي، من شأنه رفع مستوى الجاهزية الوطنية وتعزيز مناعة الأمن القومي، بما يدعم قدرة العراق على مواجهة التهديدات الأمنية المستقبلية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، أبرزها:

١_تحليل الإطار المفاهيمي والنماذج النظرية لإدارة المخاطر وعلاقتها بالأمن القومي.

٢_تشخيص التهديدات الداخلية والخارجية والمستجدة التي تواجه الأمن القومي العراقي.

٣_استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة للبيئة الأمنية العراقية خلال العقد القادم.

٤_اقتراح استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة المخاطر الأمنية، تتضمن آليات التنفيذ والمتابعة وتقييم الأداء.

منهجية البحث:

يعتمد البحث منهجًا تحليليًا–استشرافيًا ذا طبيعة مركبة، يجمع بين تحليل السياسات الأمنية العراقية وتقييم فاعليتها في إدارة الأزمات، واستخدام المنهج الاستشرافي لرسم سيناريوهات مستقبلية محتملة للبيئة الأمنية العراقية في ظل التحولات الداخلية والإقليمية والدولية المتسارعة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لإدارة المخاطر

يعالج هذا المبحث الأسس المفاهيمية والنظرية التي يقوم عليها تحليل إدارة المخاطر ضمن دراسات الأمن القومي، عبر ضبط المفاهيم المركزية وبناء العلاقة المنهجية بينها، كما ويهدف إلى تأسيس إطار تحليلي يمكن من فهم انتقال الدولة من منطق إدارة الأزمات إلى منطق الوقاية والاستباق في التعامل مع التهديدات.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

يعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة والمركبة والتي برزت في القرن العشرين، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يشير إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة، وفق طبيعة التهديدات القائمة، بهدف حماية أرضها وسيادتها وشعبها، سواء كانت هذه التهديدات داخلية أم خارجية (عبد الحسين ودعيب ٢٠٢٤، ٦٩٧) ، وللأمن القومي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول لانه يعد الركيزة الأساسية لها إذيسعى الامن القومي ومن خلال برامج متعددة الى تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية وايضاً يعمل على اقتراح البرامج والخطط والتي لها دور في اشاعة ثقافة الالتزام بالقوانين والتشريعات القانونية من اجل ابعاد الدولة عن الفوضى والاختراق (الشامي ٢٠٢٣).

وعليه يعد الأمن القومي مجموعة من الاليات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في حدود إمكاناتها من أجل حماية مصالحها وسيادتها في جميع الأوقات والظروف مع الأخذ بعين الاعتبار أهم المتغيرات الدولية والتي لها تأثير مباشر على أمنها القومي (هويدي ١٩٨٠، ٦٠) ، ويتفرع الأمن القومي إلى مجموعة من الأبعاد المترابطة التي تعكس شموليته وتعدد مجالاته، ومن أبرزها (لَمرابط ٢٠١٧، ٣٣):

١_ البعد السياسي: يقصد به قدرة النظام السياسي على حفظ السيادة والاستقرار الداخلي عبر تماسك مؤسسات الحكم والشرعية السياسية.

٢_البعد العسكري: يتمثل في قدرة الدولة على حماية أراضيها وسلامة مواطنيها من التهديدات الخارجية، سواء كانت تهديدات مباشرة كالحروب أو غير مباشرة كالتهديدات الأمنية.

٣_البعد الاقتصادي: أما هذا البُعد فيرتبط بكفاءة الدولة في التخطيط والتنمية، واستثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة لتحقيق النمو، وضمان مستوى معيشي جيد للمواطنين.

٤_البعد الاجتماعي:يركز على صيانة تماسك النسيج الاجتماعي، والحفاظ على منظومة القيم الأخلاقية والوطنية، وحماية المجتمع من التهديدات الثقافية والانحرافات الفكرية والسلوكية.

٥_ البعد الثقافي والمعرفي: يركّز على دعم التعليم، وإثراء البحث العلمي، وحماية التراث الثقافي، وصيانة اللغة من التشويه والاندثار، لما لها من دور مركزي في بناء الهوية الوطنية.

٦_ البعد الإعلامي والفكري: يتمثل في مواجهة الحملات الدعائية والتضليل، وحماية الرأي العام، وتعزيز إعلام وطني مسؤول يدعم التماسك المجتمعي.

٧- البعد الديمغرافي أو الأثني: يهتم بالتركيبة السكانية من (القوميات والأعراق والأديان والمذاهب) كما يحافظ على الوحدة والتلاحم وعدم إثارة النعرات التي تهدد النسيج المجتمعي.

وضمن تحليل أوسع، فإن مفاهيم الأمن القومي الحديثة ابعاداً ايضاً مثل الأمن الغذائي، والطاقة، والبيئة، والمعلوماتية، والأمن السيبراني، ممايعكس توسع المفهوم ليشمل التهديدات الغير تقليدية والمتعددة الأوجه. وأخيرًا، ينظر إلى الأمن القومي كإطار شامل للسياسة العليا للدولة يتطور بتغير التحديات، وتبرز إدارة المخاطر كمنهجية وقائية تعززه عبر استباق المخاطر وتحليلها ومنع تحوّلها إلى أزمات وجودية تهدد استقرار الدولة واستدامتها.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

تزايدت أهمية إدارة المخاطر مع تعقد البيئة الاستراتيجية وتعدد مصادر التهديد، ما دفع الدول إلى تبني منهجيات استباقية لا تقتصر على المخاطر العسكرية، بل تشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والصحية والتقنية، كما ظهر في تجربة داعش وجائحة كوفيد-١٩، ويُعرف الخطر بأنه حالة عدم يقين لحدث مستقبلي ناتجة عن تفاعل التهديد مع قابلية التعرّض للخسارة، وتتحدد درجته بطبيعة الخطر وقيمة الأصول المهددة. (ديبيل ٢٠٠٩، ٨٢).

أما عملية إدارة المخاطر فهي تعرف بأنها: عملية منهجة متكاملة او مدخل للتعامل مع المخاطر من خلال تحليل وتقدير التهديدات المتوقعة التي قد تواجه الدولة، واتخاذ التدابير الوقائية وتنفيذ الاجراءات للحد من إمكانية حدوث الخسائر وبما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة (Rice and Zegart 2018, 23–24)، بمعنى هي عملية اكتشاف الخطر وقياس تأثيره والسيطرة عليه لتحويله من خطر الى فرصة او على اقل تقدير تخفيض شدته (خليل ٢٠٢٥، ٨٣)، و ترتبط إدارة المخاطر ارتباطًا مباشرًا باستراتيجية الدولة، إذ تعنى بتصنيف المخاطر وقياس تأثيرها في الأمن القومي والمصالح العليا، وتحديد أبعادها الزمانية والمكانية، وتقوم هذه الإدارة على ثلاثة مرتكزات رئيسية: الوقاية عبر سياسات وإجراءات استباقية تحدّ من احتمال وقوع الخطر أو من حدّته، واكتشاف الخطر من خلال آليات رصد تكشف النتائج غير المرغوب فيها عند حدوثها، والتصحيح عبر إجراءات تعالج تلك النتائج وتمنع تكرارها (بن ديب وشلالي ٢٠٠٨، ٤) ، تعد إدارة المخاطر

عملية تنظيمية متكاملة تهدف إلى التحكم بالمخاطر وخفضها إلى مستويات مقبولة، من خلال تبنّي استراتيجية واضحة وفِرَق متخصصة تُحدِّد الأولويات في التعامل مع التهديدات. وترتكز هذه العملية، مهما اختلف حجم الخطر، على التنبؤ بنقاط الضعف وتفسير التهديدات ضمن بيئة متغيرة، بما يتيح وضع بدائل فعّالة لدرئها أولًا، وتوظيف إدارتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ثانياً (Rice and Zegart 2018, 23–24)، ونتيجة لذلك فإن إدارة المخاطر تمر بخمسة مراحل كما موضحة بالشكل التالي:

الشكل رقم (١)

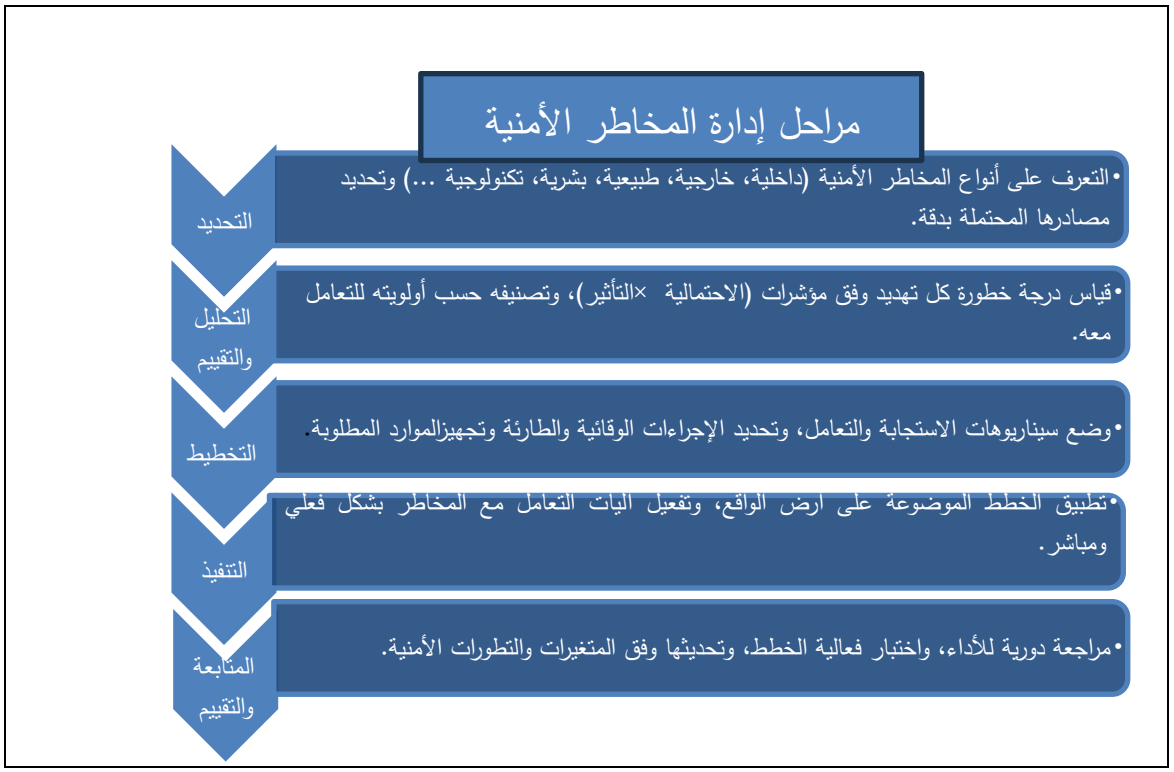

المصدر: المخطط من إعداد الباحث

تتجسد فعالية إدارة المخاطر الأمنية في ارتباطها باستراتيجية الدولة كضرورة وجودية لترتيب الأولويات وتوجيه الموارد، ويعتمد نجاحها على منظومة تحليلية مرِنة، واستثمار تكنولوجي، وكفاءة بشرية قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة.

المطلب الثالث: العلاقة بين إدارة المخاطر والأمن القومي

تسهم إدارة المخاطر في تعزيز الأمن القومي من خلال تحويله من نهج ردّ الفعل إلى نهج استباقي وقائي، إذ تمكّن الدولة من تحديد التهديدات المحتملة وتحليلها وترتيب أولوياتها قبل تحوّلها إلى أزمات. كما تعزز تكامل عمل المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتدعم صنع القرار الاستراتيجي عبر التخطيط

المبكر وبناء السيناريوهات، بما يرفع مستوى الجاهزية والمرونة ويحافظ على استقرار الدولة وتماسكها الداخلي في مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية؟

تعد صياغة استراتيجية الأمن القومي من أهم مرتكزات السياسة العليا للدولة، إذ تنطلق من منظومة قيم ومصالح عليا تحظى بإجماع وطني، وتؤثر بصورة مباشرة في مستوى الأمن القومي بوصفها غايته وهدفه الأسمى. ومن ثم تقتضي فاعلية هذه الاستراتيجية إدماج إدارة المخاطر بجدية ضمن عمليات صنع القرار في منظومة الأمن القومي للدولة (Evans and Newnham, 1998 340–344) ، ويمكن تلخيص خطوات لبناء استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر في خمس مراحل رئيسية (بن ديب وشلالي ٢٠٠٨، ٧):

١_ تقيم البيئة: اي وضع قاعدة لطريقة النظر للخطر وكيفية التعامل معه من قبل المختصين بالدولة، وذلك لضمان تحديد فلسفة الخطر.

٢_ تمييز الخطر: وهذا يتم من خلال الأجابة على اهم سؤالين: ماذا يمكن ان يحدث؟ وكيف يمكن أن يحدث؟ فالأحداث الداخلية والخارجية كلاهما يؤثر حدوثهما على انجاز المصالح العليا للدولة، وعليه يجب ان تميز الإدارة بين المخاطر والفرص.

٣_تحليل المخاطر:قياس احتمالية حدوث الخطر ودرجة تأثيره على خطط والاهداف الاستراتيجية للدولة، حتى يتم تحديد قاعدة واضحة للطريقة التي يجب أن تدار بها المخاطر المقيمة.

٤_تقييم الاخطار: تقوم الدولة بتقدير الاخطار المحتملة الحدوث وتختار ردود فعل للخطر سواء(تجنب أو قبول او تخفيض أثاره المترتبة)، كما تطور الدولة بعد ذلك نشاطات لترتيب الخطر حسب الأولوية.

٥_ مناقشة الخطر: في هذه المرحلة تُحدَّد البدائل الاستراتيجية الممكنة للسيطرة على الخطر، ويُختار البديل الأنسب وفق تطور الخطط المعتمدة، مع توفير الوسائل اللازمة وضمان المتابعة والرقابة المستمرة.

صنفت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية مصادر أخطار القرن الحادي والعشرين إلى ثلاثة أنماط رئيسية:أخطار تقليدية ترتبط بالتهديدات العسكرية الكلاسيكية، وأخطار كارثية تشمل امتلاك الفاعلين من دول أو منظمات إرهابية لأسلحة الدمار الشامل أو فقدان السيطرة على الأسلحة النووية، وأخطار فوضوية عارضة تتمثل في المتغيرات المفاجئة كالنشاطات الاستخبارية، وتسارع التطور التكنولوجي، والتحديات البيئية والمناخية، وصولًا إلى التهديدات الصحية العابرة للحدود مثل جائحة كوفيد-١٩ (Noonan 2005).

يمكن أن يتحسن مسار الأمن القومي لأي دولة إذا نجحت في التخطيط والاستجابة الفاعلة لمواجهة المخاطر واغتنام الفرص في ظل المتغيرات الراهنة، وتسهم إدارة المخاطر في إضفاء قيمة مضافة على الأمن القومي عبر ترسيخ الطابع المؤسسي وتكامل الجهود بين القطاعات، وتحويلها إلى عملية منهجية

تشمل تحديد مصادر الخطر وتقدير تصاعده، وصولًا إلى التكيف والاستجابة وتوظيف إدارته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية (حميد ٢٠٢٢، ٤٢)، تكتسب إدارة المخاطر في العراق أهمية خاصة في ظل بيئة أمنية معقدة تتداخل فيها التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب التحديات السيبرانية والتدخلات الخارجية،ويؤدي غياب إطار وطني متكامل لإدارة المخاطر إلى تفاقم التداعيات وتحولها إلى أزمات بنيوية، ما يجعلها ضرورة استراتيجية لضمان استقرار العراق وتعزيز سيادته وأمنه القومي على المدى البعيد.

المبحث الثاني

تحليل المخاطر التي تهدد الأمن القومي العراقي

يركز هذا المبحث الأسس المفاهيمية والنظرية التي يقوم عليها تحليل إدارة المخاطر ضمن دراسات الأمن القومي، عبر ضبط المفاهيم المركزية وبناء العلاقة المنهجية بينها، ويهدف إلى تأسيس إطار تحليلي يمكن من فهم انتقال الدولة من منطق إدارة الأزمات إلى منطق الوقاية والاستباق في التعامل مع التهديدات.

المطلب الأول: تهديدات البيئة الداخلية

أولاً_ الفساد: تعد ظاهرة الفساد من أكثر التهديدات المجتمعية الخطيرة التي تهدد الدولة العراقية لأنها ذات أبعاد(سياسية واقتصادية واجتماعية)، كما يؤدي الفساد وبمختلف صوره يُعد هدراً للموارد المادية والبشرية ويعطل فاعلية النظام السياسي والإداري (نايف وجار الله ٢٠١١، ٣)، كما يعمد الى ايقاف عجلة التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية بل وحتى ضمن الجانب العسكري والامني فرغم كل التخصصات المالية التي رصدت لها منذُ تشكيل الحكومة بعد عام ٢٠٠٣ لازال هذا الجانب يعاني من تردي الخدمات (مستشارية الأمن الوطني ٢٠١٦، ٧)، كما يتسبب الفساد بتراجع قوة الدولة ويجعلها عرضة للأنكشاف أمام القوى الخارجية كما يقلص من فرصة حصول الدولة على عقود متوازنة وهذا كله ينعكس سلباً على خططها التنموية(الاقتصادية والاجتماعية) (السيد ٢٠٠٤، ٢٨٩)، وعليه فإن اتساع حجم الفساد وتشابك حلقاته وترابط آلياته من أهم معوقات البناء الاقتصادي العراقي وبناء الدولة وتقدمها.

ثانياً_ الإرهاب: يعد الإرهاب من المخاطر المباشرة التي تهدد بقاء الدولة العراقية وسيادتها، فهو خطر يهدد أرواح العراقين وممتلكاتهم وتراثهم،إذ خلقت هجمات تنظيم داعش منذ ٢٠١٤ أثاراً كارثية، شملت تهجير أكثر من مليوني مواطن عراقي، وتدمير النسيج الاجتماعي و الديمغرافي (مستشارية الأمن الوطني ٢٠١٦، ٧)، إذ قام هذا التنظيم في إنتزاع المدن من الدولة العراقية وإقامة سلطته الدينية وتورطه في جرائم القتل والإبادة لكل الديانات والمذاهب في تلك المدن مما أثار الرعب والخوف للعراقين (الحمداني ٢٠٢٣، ٢٦٢–٢٦٣) ، فمن

مخاطر الإرهاب إنه يخلق مجتمعاً تتولد فيه الازمات والمشكلات فإذا عجز النظام السياسي عن مواجهته ومنعه فإنه سيتحول الى خطر يهدد وجود المجتمع ،وعليه فإن إنتشار الإرهاب ليس عبثاً بل هو نتاج جملة من الأسباب على الصعيد الداخلي والخارجي (المعموري ٢٠١٥، ٣٦)، لإن استراتيجية هذه التنظيمات الإرهابية تركز على التحرك في مسارات مختلفة مستغلة الخلل في النظام السياسي وعجز الدولة في وضع استراتيجية مخاطر فعالة لمواجهته (الحمداني ٢٠٢٣، ٢٥٩)،أسهم ضعف الجهد الاستخباري وتراجع القدرات العملياتية وغياب إدارة وتحليل الأحداث، إلى جانب طول الحدود وتداخلها وضعف قوات حمايتها، في تسهيل تحركات الجماعات الإرهابية وتعاظم التهديدات العابرة للحدود، ما يجعل الإرهاب تهديدًا مباشرًا لبقاء الدولة العراقية واستقرارها.

ثالثاً_ ضعف المؤسسات: يعد الأداء المؤسسي عنصرًا حاسمًا في تطوير أداء الدولة واستقرار نظامها السياسي، غير أن الدولة العراقية تعاني منذ عام ٢٠٠٥ أزمة بنيوية ناجمة عن ضعف التفاعل والانسجام بين مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، ما أفضى إلى تراجع قدرتها على تحقيق التوازنات وكسب ثقة المواطنين. وقد أسهم غياب الشرعية الإنجازية والاكتفاء بالشرعية الانتخابية في تعميق الفجوة بين النظام السياسي والمجتمع، الأمر الذي يستدعي تبنّي استراتيجية واضحة لتعزيز المأسسة والقدرة المؤسسية والتمييز الوظيفي، بما يرسّخ نموذج حكومة المؤسسات بدلًا من هيمنة الصراعات الحزبية (خل ٢٠٢١، ٢١٠–٢١١).

رابعاً_ الانقسامات السياسية: أدت المحاصصة الطائفية والتوافقية الحزبية بعد عام ٢٠٠٣ الى تعميق الانقسامات السياسية ، مما أدى الى تراجع الهوية الوطنية لصالح الهويات الفرعية أي تفوق الولاء للخارج على الداخل، وروح التجزئة على التوحد (علاء الدين وآخرون ٢٠٢٠)، فالانقسامات السياسية والمحاصصة الطائفية واتباع اسلوب التوافقية بين الكتل السياسية المهيمنة على السلطة خلقت لنا بيئة سياسية غير مستقرة عززت الانقسام الاجتماعي وأضعفت مؤسسات الدولة، فإن إن كل المخاطر التي تواجه العراق ما هي إلا تداعيات لتلك الأنقسامات السياسية (الحمداني ٢٠٢٣، ١٣٩)، فالكتل الحزبية العراقية قليلة التفاعل فيما بينها إذ تسعى كل منها لتحقيق مصالحها في الحكومة عن مصالح الكتل والاحزاب الأخرى مما يؤدي الى زيادة التجاذبات السياسية بالشكل الذي يقوض قوة الدولة (الحمداني ٢٠٢٣، ١٤٤–١٤٥)، إذاً ساهمت هذه الانقسامات الى اضعاف قدرة الدولة على صياغة استراتيجية موحدة للأمن القومي وهذا ماجعل الدولة أكثر عرضة للتهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء.

المطلب الثاني: تحديات البيئة الخارجية

أولاً_ النفوذ الاجنبي: لا تزال التحديات الخارجية تمثل عائقًا رئيسيًا أمام العراق في تحقيق أمنه القومي وسيادته، في مقدمتها النفوذ الأجنبي وتشابك المصالح الإقليمية والدولية الذي جعل من العراق ساحة تنافس مستمرة. وقد أسهم استمرار أشكال مختلفة من الوجود والتدخل الخارجي، إلى جانب تدخلات دول الجوار، وضعف ضبط الحدود، في تنامي أنشطة الجريمة المنظمة من اتجار بالبشر ومخدرات وابتزاز واغتيالات، بما يشكّل منظومة مخاطر مركبة تهدد الأمن القومي العراقي (راضي وكريم ٢٠٢٣، ٣٥٨)، كما زادت الحرب بين ايران واسرائيل الاثني عشر يوماً من عام ٢٠٢٥ من تعقيد التوازنات الإقليمية الأمر الذي انعكس على العراق وأجبره الى تبني سياسات أكثر حذراً.

ثانياً_ التوترات الحدودية : تمثل الحدود العراقية مرتكزًا أمنيًا هشًا، ولاسيما مع سوريا وإيران، في ظل الثغرات الأمنية وشبكات التهريب التي أسهمت في تصاعد التهديدات العابرة للحدود،كما زادت التوترات الحدودية، كقضية خور عبد الله والتوغلات التركية شمال العراق، من تعقيد البيئة الأمنية، في إطار تحد خارجي مستمر منذ عام ٢٠٠٣ يرتبط بالتنافس الاستراتيجي القائم على إضعاف الطرف الأضعف لتحقيق أهداف أمنية وسياسية واقتصادية (عواد وعبد الحسين ٢٠٢٢، ١٠)،إذ تسهل شبكة التهريب والأنشطة غير الرسمية التسلل وخطر الإرهاب العابِر للحدود، وهذه التهديدات تجعل من العراق هشاً وغير مستقر مما يضع الدولة العراقية أمام تحديات معقدة في حماية سيادتها.

ثالثاً_ التوازن الاقليمي: لازال العراق يواجه تحدياً كبيراً في تنظيم علاقاته الإقليمية وتحقيق التوازن، وهو مايتطلب من العراق تبني استراتيجيات محددة في سلوكه الخارجي من خلال الحفاظ على إقامة علاقات تعاون لتحقيق مصالحه العليا لأن الانعزالية والتركيز على بناء الذات خيار مستحيل في عالم الانفتاح، لذا هو يحتاج الى السيادة المرنة لتكون محدداً اساسياَ لبناء علاقات خارجية متوازنة (هاشم ٢٠٢٢، ٨)، ولكون العراق يسعى لإعادة دوره الإقليمي كفاعل مؤثر فمصالحه حتما ستتقاطع مع مصالح الضواغط الخارجيين وهنا يصبح لزماً على العراق التعامل معها وتقليل تأثيرها الى أدنى حد لضمان الوصول الى تحقيق مصالحه (حميد وهاشم ٢٠٢٣، ١٧٨)، يفرض سعي العراق لاستعادة دوره كفاعل إقليمي اعتماد سياسة خارجية متوازنة وحذِرة لتجنب الانخراط في صراعات تتجاوز قدرته، ولاسيما في ظل تصاعد الاستقطابات الإقليمية،وتكمن الخطورة في امتداد تداعيات هذه التحديات والمخاطر إلى الداخل العراقي بما يهدد استقراره وأمنه القومي.

المطلب الثالث: تحديات حديثة

أولاً_الأمن السيبراني: مع تسارع الثورة الرقمية، برز الأمن السيبراني كأحد أخطر التحديات غير المرئية للأمن القومي العراقي، في ظل تعرض البنية التحتية الرقمية لاختراقات وتجسس استهدفت بيانات ومؤسسات حساسة، ولاسيما الأمنية منها، بما أفضى إلى انكشاف استراتيجي للدولة، ويستدعي ذلك بناء قدرات تقنية وطنية متطورة لحماية المعلومات السيادية وتعزيز أمن المؤسسات الحيوية (علي ٢٠٢١، ١١٢).

ثانياً_ التغيرات المناخية: يشكل التغير المناخي تهديدًا مضاعفًا للأمن الغذائي والمائي والاقتصادي في العراق، لما يفرضه من تحديات مباشرة على الأمن القومي، إذ يسهم ارتفاع درجات الحرارة، وتزايد العواصف الرملية، وشح المياه، وتدهور الأراضي الزراعية في تفاقم التصحر وتراجع الإنتاج الزراعي، بما يزيد الاعتماد على الاستيراد الغذائي ويستنزف الموارد المالية للدولة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مسار التنمية واستقرار الدولة في ظل الضغوط الاقتصادية القائمة (نافع، ٢٠١٢، ٢٩١).

ثالثاً_ أزمة المياه: تعد أزمة المياه من أخطر التهديدات الوجودية للأمن القومي العراقي، في ظل انخفاض منسوب دجلة والفرات نتيجة السدود المقامة في دول المنبع، وتراجع معدلات الأمطار، وضعف إدارة الموارد المائية داخليًا، وقد أسهم ذلك في تدهور الأمنين الغذائي والمائي، وانحسار المسطحات المائية، وتفاقم التصحر وشح المياه الصالحة للاستخدام، بما ينذر بكارثة مستدامة تهدد استقرار الدولة (عبد الحسين ٢٠٠٩، ٥٩–٦٢) ، إن غياب إدارة واضحة وخطط استراتيجية لمعالجة أزمة المياه، بوصفها قضية تمسّ الأمن القومي العراقي، ينعكس سلبًا على مسار التنمية ويعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وختامًا، يبين المبحث الثاني أن الأمن القومي العراقي يواجه مزيج معقد من التهديدات الداخلية والخارجية والمستجدة، مما يستدعي تبني استراتيجية وطنية شاملة لإدارة المخاطر.

المبحث الثالث

الرؤية المستقبلية لإدارة المخاطر في العرق

ينتقل هذا المبحث إلى البعد الاستشرافي بوصفه الأداة الازمة لصياغة سياسات أمن قومي أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع عدم اليقين، ويعرض منطق بناء السيناريوهات ومتطلبات الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر، بما يدعم اتخاذ القرار على أساس توقعات واقعية وخيارات قابلة للتنفيذ.

المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية لإدارة المخاطر في العراق (٢٠٢٥_٢٠٣٥):

يتمحور بناء السيناريوهات حول استقراء المخاطر المحتملة والتي تهدد الأمن القومي العراقي، فقد تم رسم ثلاث سيناريوهات رئيسية تمثل نطاق التوقعات من الأسوء الى الأفضل:

أولاً_ سيناريو التفكك الداخلي: يفترض هذا السيناريو غياب استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر، مع استمرار العجز المؤسسي وضعف المؤسسات واستشراء الفساد واختلالات النظامين السياسي والدستوري، إلى جانب أزمة القيادة والمشروع الوطني. ويؤدي ذلك إلى تآكل سيطرة الدولة تدريجيًا وتهيئة بيئة مواتية لعودة الجماعات المسلحة غير النظامية وتنامي نفوذها خارج إطار القانون (الميالي، ٢٠٢١، ٤٩).

كما يفترض هذا السيناريو بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع الفقر وعدم قدرة الدولة بتوفير أمكانية العيش، وتدهور البيئة الاجتماعية والخدمية وفقدان العدالة مع تراجع ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية، كلها تعد أسباباً رئيسية في تأكل الدولة ووقعها في أزمة شاملة في بنيتها الوطنية (سالم والعبيدي ٢٠٢١، ١٥٥)، وكل هذه المعطيات التي ذكرت إذا تحققت ستحول العراق الى حالة من الهشاشة والضعف وتخرجه من معادلة التوازن في المنطقة .

ثانياً_ سيناريو التوازن والتحول المؤسسي: يركز هذا السيناريو على اصلاح تدريجي مؤسسي من خلال اعتماد المؤسساتية وحكم القانون فبلا شك سيكون مردود هذا الاصلاح ايجابي لفاعلية الدولة واستقرار نظامها السياسي (محمد وكاظم ٢٠٢١، ٢٠٢–٢٠٣)، وكذلك من خلال تعزيز الحوكمة الأمنية، واعادة هيكلية المؤسسة الأمنية فضلاً عن بناء عقيدة عسكرية عراقية،وضرورة التأكيد على مركزية الأمن والقوة العسكرية والقرار العسكري الأمني فخيارات الأمن القومي في مواجهة المخاطر ينبغي ان يتجه نحو تعزيز المركزية في القرار العسكري الأمني مع منح التقديرات الاختصاصية للقادة الميدانيين (كاظم ٢٠١٩، ٢٠٦)، مما يخلق نوعاً من الاستقرار السياسي النسبي، كمايعتمد هذا السيناريو على رفع كفاءة إدارة الموارد فالموارد الموجودة في العراق إذا استغلت بشكل ناجح وتم خلق شكل متناغم بين الدولة والاقتصاد الحديث الذي يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنيين فإنها ستكون من أهم العوامل الفاعلية للدولة العراقية (لادوست ٢٠٠٥، ١٣٥–١٣٩)، وايضاً السعي لتوسيع نطاق الشراكات الفنية الدولية فهذا السيناريور يعزز من قدرة الدولة على احتواء المخاطر سواء الداخليةأو الخارجية وذلك عبر أدوات تحليل وتقييم واستجابة فعالة.

ثالثاً_ سيناريو الانفتاح الإقليمي والتكامل الأمني: يجسد هذا السيناريو المسار الأمثل لبناء دولة عراقية قوية وفاعلة، تقوم على نظام سياسي متماسك واقتصاد متنوع وتنمية مستدامة وقوة عسكرية مهنية قادرة على مواجهة التهديدات. كما يفترض اعتماد سياسة خارجية متوازنة تقوم على الحياد الإيجابي، وتعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، والانخراط في شراكات أمنية فاعلة، ولاسيما في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني وحماية الحدود (رزاق ٢٠٢١، ٣٢٦)، وعليه يعتمد هذا السيناريو على الدبلوماسية الأمنية الفاعلة وعلى التكامل المعلوماتي، مع تجنب أي وصاية خارجية على القرار الوطني.

المطلب الثاني: متطلبات بناء استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر

لضمان تحقق السيناريو الأمثل، يتعيّن تبنّي نموذج استراتيجي متكامل لإدارة مخاطر الأمن القومي العراقي، يستند إلى تحديد الأهداف العليا للدولة وتوفير المتطلبات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية والتقنية اللازمة. إذ لا يتوقف نجاح أي استراتيجية على صياغتها النظرية فحسب، بل على البيئة الحاضنة وقدرتها على تحويلها إلى خطط قابلة للتنفيذ والتقييم والتطوير المستمر:

أولاً_ الشرعية السياسية والإرادة القيادية: تعد الشرعية السياسية ركيزة أساسية لنجاح استراتيجية إدارة المخاطر، إذ تتطلب قيادة تتمتع بمقبولية اجتماعية نابعة من انتخابات نزيهة وشرعية إنجازية تعزز ثقة المواطنين بالدولة، ويؤدي غياب هذه الشرعية إلى إضعاف فاعلية الاستراتيجية وتحويلها إلى وثيقة شكلية غير مفعلة، ولاسيما في بيئات معقدة كالحالة العراقية (الميالي ٢٠٢١، ٣٨).

ثانياً_ بنية مؤسسية مرنة ومنسقة: يعد وجود بنية مؤسسية واضحة وفعالة ضرورة لبناء دولة فاعلة على المستوى الداخل والخارجي، فعندما تكون دولة مؤسسات يعني ان مستلزمات التنمية الشاملة ستكون حاضرة لمواجهة سيناريو التفكك والفشل والصراع بين الجهات المعنية (وحيد ٢٠١٢، ١٣)، لذا يجب ان يكون هناك هيكل حكومي موحد ينسق بين المؤسسات الامنية والمدنية والوزارات الخدمية.

ثالثاً_نظام وطني للمعلومات:ان التركيز الأهم لإستراتيجية الأمن القومي العراقي هو التصدي لتعرض العراق للمخاطر، لذا يتطلب تطوير قاعد بيانات وطنية موحدة لإدارة و تحليل المخاطر بشكل استباقي، ولحماية البنية التحتية للمعلومات الاساسية للدولة، واستغلال التقنيات الحديثة لحماية الأهداف الاقتصادية والسياسية وتحسين القدرات الاستخباراتية، اذ تعمل استراتيجية الأمن القومي على اظهار بنية أمنية وطنية جديدة وشاملة وذلك من خلال دمج جميع أوناع الأمن كتدابير مضادة ضد التهديد الخارجي مما يعزز قدرة البلد على التأهب والأستعدادللدفاع عن مواطنيه (مستشارية الأمن الوطني، ٥-٦).

رابعاً_اشراك المجتمع وتعزيز الوعي العام: لايمكن تجاهل دور المواطن في إنجاح الاستراتيجية، لذا يتطلب تطور الوعي المجتمعي ووضع أسس واضحة لتطوير هذا الدور وأهم هذه الأسس هي التنشئة (سالم ٢٠١١، ١١٠-١١٢)، فتطور الوعي المجتمعي عبر برامج توعية وثقافة أمنية سيؤدي بالضرورة الى تماسك مجتمعي داخلي وخارجي يحمي الدولة من العدوان، فالمجتمع المتطور ثقافياً سيشارك كل الطبقات في القرار السياسي الاقتصادي للدولة بما يخدم المصالح العامة ومصلحة الدولة (مطر ٢٠١٠، ٨٧-٩١)، فنشر الثقافة وخاصة ثقافة إدارة المخاطر يعزز من جاهزية الشعب والدولة للخطر ويخفف من أثر الازمات عند وقوعها.

خامساً_ وجود مؤشرات أداء وآليات تقيم دورية: ان عملية ادارة المخاطر تتضمن ثلاث خطوات رئيسية هي تحديد الخطر والتنبؤ به وتقييم الاثار المترتبة عند حدوثه، وتبدأ عملية تقييم المخاطر وتحديد أثرها وشدتها وفق الإدراك الاستراتيجي للخبير او صانع القرار (اعلى سلطة في الدولة) لتم التميز مابين الخطر والتهديد وما بين الخطر والأزمة ومعرفة كيفية ادارته مدركاً المصالح الوطنية للدولة (أولبرايت وودرود ٢٠٠٩، ٩٤–٩٦)، لذا تشدد التجارب العالمية على أهمية تضمين مؤشرات أداء رئيسية(KPIS) (وهي اختصار لكلمة Key Performance Indicators) ويقصد بها مؤشرات الأداء الرئيسية اي ادوات تستخدمها الدول ، المؤسسات، او الجهات الحكومية لتقييم مدى النجاح في تحقيق أهداف معينة، وخاصة عند تنفيذ السياسات أو الاستراتيجيات.كما انها تساعد في اتخاذ القرارات وتوجيه الموارد)، وذلك ضمن استراتيجية ادارة المخاطر لقياس مدى تحقيق الأهداف اولاً وفعالية تنفيذها ثانياً وتحديد مواطن القصور ثالثا ً(Tammineedi 2018, 1–5) .

الخاتمة:

أظهر البحث أن تجربة العراق بعد عام ٢٠١٤ أكدت محدودية المقاربات العسكرية التقليدية في تحقيق الأمن القومي، وضرورة اعتماد إدارة المخاطر كإطار استراتيجي متكامل يوازن بين التهديدات الأمنية المباشرة والتحديات غير التقليدية، وقد أسهم ضعف التنسيق المؤسسي وغياب التخطيط الاستباقي في زيادة قابلية العراق للهزات الأمنية والسياسية، في ظل مصفوفة معقدة من المخاطر تشمل الإرهاب، والتغير المناخي، وأزمات الطاقة، والمخاطر السيبرانية، والتحديات الاقتصادية والإقليمية، والأوبئة، والأمن الغذائي. ويخلص البحث إلى أن استقرار الدولة العراقية مستقبلًا يرتبط بقدرتها على تبني استراتيجية وطنية طويلة الأمد لإدارة المخاطر، تقوم على التوقع والمرونة ودمج أدوات التحليل والتخطيط الاستباقي في منظومة صنع القرار الأمني والسياسي.

التوصيات:

١. تبني إطار وطني موحد لإدارة المخاطر الأمنية يدمج الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق التكامل المؤسسي ويعزز فاعلية الأمن القومي.
٢. إنشاء مجلس وطني لإدارة المخاطر والأزمات يتولى التحليل الاستراتيجي، ورصد مؤشرات الخطر، ودعم صانع القرار بالتخطيط الاستباقي
٣. تعزيز القدرات الاستخبارية والتحليلية عبر الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتطوير البنية الرقمية، وبناء كوادر بشرية متخصصة.

٤. إعادة هيكلة منظومة التنسيق الأمني وترسيخ سيادة القانون لضمان وضوح الصلاحيات، ومنع التداخل المؤسسي، وبناء دولة قوية وفاعلة.
٥. اعتماد التخطيط الاستشرافي ودمج البعد المجتمعي في استراتيجية الأمن القومي، عبر بناء سيناريوهات مستقبلية وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

التوصيات التنفيذية للجهات العراقية:

- لمجلس الأمن الوطني العراقي: صياغة استراتيجية وطنية شاملة لإدارة المخاطر تراعي التهديدات التقليدية وغير التقليدية، مع اعتماد مراجعة دورية كل ثلاث سنوات.
- لمجلس النواب العراقي: تشريع قانون وطني لإدارة المخاطر يحدّد الأطر المؤسسية والصلاحيات التنفيذية، ويوفّر الغطاء القانوني والرقابي للتنفيذ.
- لوزارتي الدفاع والداخلية (بالتنسيق مع جهاز المخابرات الوطني): إنشاء مراكز متخصصة لتحليل المخاطر وبناء السيناريوهات المستقبلية، وتطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة لدعم صنع القرار الأمني.
- لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إدماج مناهج إدارة المخاطر في البرامج الأكاديمية، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة لتقديم الدعم العلمي والاستشاري لصانعي القرار
- للحكومات المحلية: تبني خطط استباقية لإدارة الأزمات الطارئة ضمن إطار وطني متكامل للأمن القومي.

المصادر باللغة العربية:

١. أولبرايت، مادلين، ودرود، بيل، ٢٠٠٩، "الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية"، بيروت: الدار العربية للعلوم.
٢. الحمداني، مروة حامد صالح، ٢٠٢٣، "استراتيجية بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣: إشكالية المتغير الجيو-أمني أنموذجًا"، جامعة النهرين.
٣. حميد، كرار نوري. ٢٠٢٢. "التفكير الاستراتيجي وديناميكية إدارة الخطر: الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفغانستان أنموذجًا". جامعة النهرين.
٤. خليل، سهاد إسماعيل، ٢٠٢٥، "الإدراك الاستراتيجي وإدارة المخاطر في الدراسات الاستراتيجية"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين.
٥. خليل، عمر خليل، ٢٠٢١، "تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ وآليات العلاج"، مجلة قضايا سياسية.
٦. الدويري، فايز محمد، ٢٠١٣، "الأمن الوطني"، عمان: دار غير محددة.
٧. ديبيل، تيري ل.، ٢٠٠٩، "استراتيجية الشؤون الخارجية من منظور الحكم الأمريكي"، دار الكتاب العربي.
٨. رزاق، فاتن محمد، ٢٠٢١، "المقومات السياسية لبناء الدولة العراقية الفاعلة"، بغداد: المعهد العراقي للحوار.
٩. السيد، مصطفى كامل، ٢٠٠٤، "العوامل والآثار السياسية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٠. الشامي، حسن، ٢٠٢٣، "الأمن القومي: المفهوم والأنواع والاستراتيجيات والتهديدات"، الحوار المتمدن.

١١. صالح، فيصل عبد الفتاح نافع، ٢٠١٢، "آثار شحة المياه في نهر الفرات على الإنتاج الزراعي في العراق: محافظة الأنبار أنموذجًا"، جامعة المستنصرية، بغداد.
١٢. صالح، مريم وحيد، ٢٠١٢، "السلطة غير المركزية: تحولات شكل السلطة في مراحل ما بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية.
١٣. عبد الحسين، علاء، ٢٠٠٩، "طرق تقسيم المياه بين البلدان المتشاطئة"، مجلة شؤون عراقية، بغداد.
١٤. عبد الرسول دعيب، أحمد عبد الحسين عيدان، ٢٠٢٤، "الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف.
١٥. العبيدي، سالم أنور أحمد، أحمد بشير سبهان، ٢٠٢١، "مؤشرات الدولة الهشة في إطار القانون الدولي الحديث"، بغداد: المعهد العراقي للحوار.
١٦. علاء الدين، إسراء، ٢٠٢٠، "العراق في ٢٠٢٠: أزمات متتالية وحلول منتظرة"، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.
١٧. علي، سليم كاطع، ٢٠٢١، "تحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤"، مجلة حمورابي للدراسات.
١٨. علي، يوسف راضي، كريم، عبد الجبار، ٢٠٢٣، "التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد ٢٠٢٣"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية.
١٩. عواد، عامر هاشم، عبد الحسين، ميلاد لفتة، ٢٠٢٢، "الضاغط الخارجي وتأثيره على وصول العراق لمصالحه الوطنية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد.
٢٠. عواد، وعد حافظ سالم، ٢٠١١، "هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق"، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.
٢١. عيدان، أحمد عبد الحسين عبد الرسول دعيب، ٢٠٢٤، "الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف.
٢٢. مرابط، ولد مثالي لمرابط أحمد، ٢٠١٧، "الأمن القومي العربي: عبث الداخل وأطماع الخارج"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
٢٣. مستشارية الأمن الوطني، ٢٠١٦، "استراتيجية الأمن الوطني العراقي"، مستشارية الأمن الوطني، بغداد.
٢٤. مستشارية الأمن الوطني، دون تاريخ، "استراتيجية الأمن السيبراني العراقي"، مستشارية الأمن الوطني، بغداد.
٢٥. مطر، سليم، ٢٠١٠، "العراق الجديد والفكر الجديد"، مركز دراسات الأمة العراقية، جنيف–بغداد.
٢٦. نافع، صادق جبر المعموري، ٢٠١٥، "الإرهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية"، الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان.
٢٧. هاشم، فراس عباس، ٢٠٢٢، "الدبلوماسية العراقية بعد ٢٠٠٣: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة"، مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام).
٢٨. هاشم، فراس عباس، حميد، علي حسين، ٢٠٢٣، "العراق وعقدة السوار الجغرافي: مقاربة آدم توز للأزمة المتعددة"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين.
٢٩. هويدي، أمين، ١٩٨٠، "أحاديث في الأمن العربي"، دار الوحدة، بيروت.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Evans, Graham, Newham, Jeffrey, 1998, "Dictionary of International Relations", Penguin Books, England.
2. Noonan, Michael P., 2015, "The Quadrennial Defense Review and U.S. Defense Policy", Foreign Policy Research Institute.
3. Rice, Condoleezza, Zegart, Amy B., 2018, "Political Risk: How Businesses and Organizations Can Anticipate Global Insecurity", Twelve Books, New York.
4. Tammineedi, Rama Lingeswara Satyanarana, 2018, "Integrating KRIS and KPIS for Effective Technology Risk Management", ISACA Journal.